

Distr.: General  
28 December 2005  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة  
الدورة الحادية والعشرون

محضر موجز للجلسة ٤٤٣

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة غوانزليس

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثاني والثالث لشيلي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records, Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

## النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثاني والثالث لشييلي (تابع)

(CEDAW/PSWG/1999/II/CRP.1/Add.1 و 3 و CEDAW/C/CHI/2)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، اتخذ أعضاء وفد شييلي أماكنهم إلى مائدة اللجنة.

٢ - السيدة فيرير: قالت إن عمل المكتب الوطني لشؤون المرأة، الذي تزامن مع الفترة التي يغطيها التقريران، كان بالغ الأهمية في تعزيز الثقافة المؤيدة لمساواة المرأة في شييلي. ومضت تقول إن إنجازاته تضمنت قائمة مثيرة للاهتمام من التشريعات الجديدة. ومع ذلك، فهناك بعض مشاريع القوانين والتعديلات المهمة ما زالت قيد النظر. وأوضحت أنها تود أن تعرف الوضع الحالي واحتمالات المستقبل بالنسبة لمشروع قانون الطلاق الذي قدّم بالفعل إلى الكونغرس بواسطة ائتلاف من عدة أحزاب. وأضافت أنه بالرغم من قانون إثبات النسب الجديد، فإنه بموجب نظام الملكية المشتركة، ما زال الزوج هو المدير والممثل القانوني للشراكة الزوجية، وأن السلطة الأبوية ما زال يفترض تلقائياً أنها ممثلة في الأب، باستثناء ظروف معينة.

٣ - وواصلت حديثها قائلة إن ثمة مجالاً آخر يحتاج إلى تعديل على وجه السرعة وهو قانون الإجهاض، والذي، باعتباره تراثاً للدكتاتورية، لا يسمح حتى بالإجهاض العلاجي. وكانت النتيجة تزايد عدد حالات الإجهاض غير القانونية والوفيات التي ترتبط بها، وخاصة بين أفقر فئات النساء، اللاتي يفتقرن إلى إمكانية الوصول إلى المرافق الطبية الخاصة أو لا يمكن خيار الذهاب للخارج. وأعربت عن رغبتها في أن تعرف التوقعات المتعلقة بتغيير القانون، على

الأقل فيما يتعلق بالسماح بالإجهاض لأسباب طبية. وأضافت أن الأحكام التي تتطلب من الموظفين الطبيين الإبلاغ عن النساء اللاتي يعانين من مضاعفات ناجمة عن الإجهاض تجعل النساء يحجمن عن طلب العناية التي هن في أمس الحاجة إليها وتنتهك مبدأ السرية الطبية.

٤ - ومضت تقول إنه في مجال منع الحمل، فإن الأنظمة التي تقيد التعقيم الطوعي للمرأة التي لديها أربعة أطفال وتتطلب موافقة الزوج تنسب بأنها تمييزية. وأضافت أنه سيكون من دواعي تقديرها تقديم مزيد من المعلومات بشأن استخدام وسائل منع الحمل بواسطة النساء والرجال. وأثنت على مبادرة المكتب الوطني لشؤون المرأة التي ترمي إلى تعزيز لقاءات الحوار داخل المجتمع المحلي بشأن الصحة النفسية والجوانب الجنسية، بل وتحت على وضع برنامج شامل لتعليم الجنس موجه ليس فقط للأولاد والبنات وإنما أيضاً للعاملين في مهنة التعليم والرعاية الصحية. واسترسلت تقول إنه بالنظر إلى العدد الكبير من المراهقات، ومعظمهن من الفقراء، اللاتي يضطرن لتترك المدارس بسبب الحمل وتربية الأطفال بموارد غير كافية، تتضح الحاجة الملحة إلى برامج تتضمن التعليم والمعلومات وتقييم موانع الحمل، لتمكين جميع النساء من تحديد مواعيد حملهن والفترات الفاصلة بين حدوثه. وأضافت أنه ينبغي السماح بالتدابير المانعة للحمل في حالة الاغتصاب أو العنف الجنسي.

٥ - وواصلت حديثها قائلة إنه فيما يتعلق بموضوع المساواة الاقتصادية، ينبغي للدولة مقدمة التقرير أن توضح وضع التشريع فيما يتصل بتكافؤ الفرص في أماكن العمل. وأعربت عن تقديرها لقيام المكتب الوطني لشؤون المرأة بتكريس جهوده لصالح النساء الفقيرات والمعوزات، وأثنت بصفة خاصة على ما يتصل منها بالتدريب على الوظائف وبرامج المشورة لربات الأسر. وأضافت أنه بالرغم من

أن يطبق توصيات القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، والتي أسهم فيها إسهما كبيرا، في معالجة احتياجات النساء الريفيات ونساء السكان الأصليين، وخاصة إمكانية وصولهن إلى ملكية الأراضي والائتمانات والضمانات.

٨ - السيدة هازل: قالت إنها أيضا تود أن تؤكد على الحاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن خدمات تنظيم الأسرة للنساء والفتيات، وأنها قلقة بشأن التمييز الذي يمنع بعض الفتيات الحوامل من مواصلة تعليمهن. وأضافت أن الأرقام المقدمة بشأن أعداد حمل المراهقات أثارَت عددا من الأسئلة. فأولا، يلاحظ أن الأعداد المطلقة (٤٠.٠٠٠ طفل ولدوا لأمهات مراهقات تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ١٩ سنة، منهن ٤٣,٦ في المائة غير متزوجات) تؤكد على الحاجة إلى تعليم جنسي أفضل للشباب. ويلاحظ، ثانيا، أن الآباء المراهقين في هذه الحالات لم تزد نسبتهم عن ١٨ في المائة مما يشير إلى أنه حدث إيذاء جنسي خطير للفتيات. واسترسلت تقول إنه ينبغي للوفد أن يبين الحد القانوني الأدنى لسن الزواج، والسن القانونية للرضا، وأن يقدم إحصاءات بشأن حوادث الاغتصاب بمعناه القانوني، وحالات الحمل الناجمة عنها.

٩ - وفي معرض الإشارة إلى أن المكتب الوطني لشؤون المرأة شارك بنشاط في صياغة اتفاقية البلدان الأمريكية المعنية بمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه، أعربت عن اهتمامها بأن تعرف الخطوات التي تم اتخاذها لإدماج التعهدات المنصوص عليها في المادتين ٧ و ٨ من الاتفاقية في القانون الشيلي والممارسة الشيلية، وخاصة فيما يتعلق بالعنف ضد الفتيات الصغيرات. وأعربت عن ترحيبها بمزيد من المعلومات عن تدريب الشرطة والموظفين العاملين الآخرين في إطار البرنامج الوطني لمنع العنف المنزلي، وعن التدابير المتخذة للتصدي للمشكلة المحددة المتمثلة في العنف ضد البنات الصغيرات في المنزل.

انخفاض النسب المثوية للفقيرات والمعوزات، فإن الفجوة في توزيع الدخل اتسعت في شيلي وأن فقر الإناث يظهر بشكل متزايد. وأعربت عن اهتمامها بمعرفة مدى تأثير النساء المنخفضات الدخل بالخصخصة، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والتعليم.

٦ - وأضافت أنها مهتمة بأن تعرف الأثر الذي أحدثته الاتفاقية على حياة النساء في مجتمعات السكان الأصليين. وتابعت قائلة إنه نظرا لأن النساء الشيليات أظهرن، وخاصة أثناء عهد الدكتاتورية، أمهن قدرات وشجاعات وذكيات، ونظرا لأنهن ناخبات متحمسات، فإنها مندهشة لعدم رؤيتها نسبة مئوية أعلى من النساء في مناصب صنع القرار في المجال السياسي أو في الأعمال التجارية، وذكرت أنها تود أن تعرف خطط المكتب الوطني لشؤون المرأة لمعالجة هذا الوضع. واختتمت بتساؤلها عما إذا كان لدى المكتب الوطني لشؤون المرأة أي آلية منتظمة للعمل مع منظمات غير حكومية.

٧ - السيدة جبر: قالت إن تقرير الوفد الشيلي تناول المسائل بوضوح وصراحة، وإن هذه هي الخطوة الأولى للوصول إلى حل. وأضافت أن المكتب الوطني لشؤون المرأة يبدو أنه أداة مفيدة للمراقبة والتنسيق. وذكرت أن المبادرات التعاونية مثل صندوق المجتمع المدني هي آليات جيدة لإشراك المنظمات غير الحكومية في الجهود المبذولة لتحقيق تكافؤ الفرص، وربما يمكن فعل الكثير في هذه المجالات. ومضت تقول إنه بالرغم من تحقيق الكثير من حيث التشريع، فإنه ما زال يلزم إجراء مزيد من التعديلات في مجال قانون الأسرة بشأن نظام الزواج وبشأن الدعم المالي للأمهات غير المتزوجات. وأعربت عن اهتمامها بأن تعرف المزيد عن دور البلديات في ظل اللامركزية، وخاصة فيما يتعلق بالبرامج المتصلة بالمرأة في المناطق الريفية والرعاية الصحية والشابات الحوامل. وواصلت حديثها قائلة إن البلد مقدّم التقرير بوسعه

١٢ - وواصلت حديثها قائلة إنها، بالنظر إلى الفجوة الواضحة في الأجور، تود أن تعرف ما إذا كانت خطة تكافؤ الفرص تشمل تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ بشأن المساواة في الأجور، وعمّا إذا كان هناك جهاز رسمي كمجلس للأجور لمراقبة مستويات تلك الأجور في القطاع الخاص. وأضافت أن الفجوة في الأجور تشير إلى الحاجة إلى توظيف النساء في وظائف حديثة. وقالت إنه سوف يكون من دواعي تقديرها الحصول على مزيد من المعلومات بشأن البرامج التي ترمي إلى توظيف النساء، وخاصة النساء اللاتي دون مستوى الفقر، في وظائف غير تقليدية.

١٣ - واسترسلت تقول إنه وفقا للوارد بالتقرير، فإن قطاع العمل تعرّض لأكثر عدد من التعديلات القانونية فيما يتعلق بتحسين إمكانية وصول المرأة إلى التوظيف، وفيما يتصل بظروف العمل. وأعربت عن رغبتها في الحصول على إحصاءات بشأن عدد النساء اللاتي استفدن من تلك التغييرات، وأوضحت أنها تود كذلك أن تعرف ما إذا كانت هناك استراتيجية لمراقبة الظروف المادية للعمل. وقالت إنه نظرا لأن شيلي صادقت على اتفاقيات منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بحماية الأمومة ومسؤوليات الأسرة، فإنه ينبغي للدولة الطرف أن تبلغ عن تدابير إدماج وإنفاذ أحكامها.

١٤ - وفيما يتعلق بموضوع النساء الريفيات، أشارت إلى أن نسبة مئوية كبيرة من العمل الزراعي موسمية، وسألت عما إذا كن مغطيات باستحقاقات البطالة. وأضافت أنه من المحبط أن ترى أنه في ظل برنامج القروض الصغيرة الذي يتولاه المعهد الوطني للتنمية الزراعية، لا تذهب غير نسبة مئوية ضئيلة جدا من القروض كل عام إلى النساء. ومضت تقول إنه ينبغي البحث عن الأسباب وعلاجها. وقالت إن تجربة بنغلاديش أظهرت أن اشتراط الضمان كان أكبر عقبة

١٠ - وواصلت حديثها قائلة إن النص الإسباني للتقرير الدوري الثالث (CEDAW/C/CHI/3)، يبدو أنه يشير في الفقرة الأخيرة بصفحة ١٧ إلى وجود أمين مظالم لحقوق المرأة، في حين أنه في النص الانكليزي، الصفحة ١٠، العمود الثاني، الفقرة الأولى، وردت العبارة بشكل أقل تحديدا حيث جاء فيها "الدفاع عن حقوق المرأة". وأضافت أنه إذا كانت هناك خطط تتعلق بمكتب أمين للمظالم، فإنه سيكون من دواعي تقديرها أن تعرف أي معلومات بشأن وضع مشروع القانون المتعلق بذلك. واحتتمت بقولها إن الدولة مقدمة التقرير ينبغي أيضا أن تبين ما إذا كان هذا الاقتراح قد تمت مناقشته مع المنظمات غير الحكومية، وعمّا إذا كان أمين المظالم سيشكل جهازا تابعا للمكتب الوطني لشؤون المرأة أم أنه سيكون جهازا مستقلا له تمويله الخاص.

١١ - السيدة خان: قالت إن شيلي تستحق الثناء لتحقيقها مؤشر حقوق إنسان يضعها في المرتبة الثامنة بين الدول النامية، وهي مرتبة ما كان لها أن تكتسبها بدون تخفيض معدلات الفقر، التي تم التوصل إليها بزيادة مساهمة المرأة في دخل الأسرة. بيد أنها تساءلت عما إذا كان اندفاع النساء إلى دخول سوق العمل قد كثف من التمييز ضدهن. ومضت تقول إنه بالنظر إلى كثرة المشاكل التي تواجهها النساء في سوق العمل، على النحو المبين في شتى تقارير الدولة الطرف، بما في ذلك البطالة المرتفعة للإناث، وازدياد المسؤوليات، وعدم استقرار الوظائف، وعدم تساوي الأجور، وعدم كفاية العناية بالأطفال، وهي المشاكل التي تنسم بالحدة بصفة خاصة بين الفقيرات ربات الأسر، تتساءل عما إذا كانت التدابير التي تتخذها الحكومة كافية. وأضافت أن تقديم معلومات عن مدى الامتثال للمتطلبات القانونية فيما يتعلق بتوفير الرعاية للأطفال وإجازة رعاية الأطفال سيكون محل تقدير.

رغبتها في أن تعرف الكيفية التي يقوم بها المكتب الوطني لشؤون المرأة، بتقييم جهوده في التغلب على هذا السلوك. وأما في ميدان التعليم العالي، فقد قالت إنه ينبغي تقديم إحصاءات أكثر تفصيلاً بكثير عن التحاق النساء بالتعليم العالي، واختيارهن لبرامج الدرجات العلمية، ووجودهن في هيئات التدريس كأستاذة أو محاضرين على سبيل التفرغ أو لبعض الوقت، وتخصصاتهن.

١٨ - وفيما يتعلق بالعمالة، قالت إنه سيكون من دواعي تقديرها الحصول على بيانات بشأن عدد النساء في شتى مستويات صنع القرار في الأعمال التجارية. بما في ذلك معلومات بشأن المؤهلات المطلوبة منهن والتدريب المقدم لهن. واحتتمت بقولها إنه ينبغي للدولة مقدمة التقرير أن تبين لماذا لم يتم إصدار مشروع القانون المتعلق بالتحرش الجنسي، وما هي التوقعات الخاصة به. وأعربت عن أملها في أن تسمع المزيد عن هذه النقطة في التقرير القادم.

١٩ - السيدة مانولو: سألت عن السبب في أن التقرير لم يذكر أي تدابير حكومية لمعالجة التحرش الجنسي في أماكن العمل. وقالت إنه سيكون من دواعي تقديرها إيراد توضيح لما ذكر من أن تعزيز الاعتماد الذاتي الاقتصادي للمرأة يمثل سبيلاً إلى التنمية. وتساءلت هل هذا يشير إلى نقص الاستقلال المالي أو إخفاق الحكومة في إدماجهن في الحياة الاقتصادية. وأضافت تقول إنه بالنظر إلى المرتبة العالية التي أحرزتها شيلي في مؤشر التنمية الاجتماعية، ونظامها التعليمي المتطور، فإنه لا يبدو من المحتمل أن تكون المرأة الشيلية ذات حضور ضعيف في سوق العمل. وأعربت عن أملها في أن يقدم التقرير الدوري القادم للدولة الطرف إحصاءات بشأن عدد النساء اللاتي يعملن لحساب أنفسهن، بمن فيهن اللاتي يعملن في مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، والتي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الشيلي، والتي تدار غالباً بواسطة النساء.

كأداء. وقد ترغب اللجنة في أن تعرف ما إذا كانت المرأة في مجتمعات السكان الأصليين مشمولة بنفس التشريعات والأنظمة المتعلقة بإمكانية الحصول على الوظائف والتعليم والائتمان.

١٥ - وأعربت عن اهتمامها بالتمويل لتنفيذ القانون المعني بحماية ودعم وتنمية السكان الأصليين، والذي تم سنّه في عام ١٩٩٣، والنتائج التي أحرزت منذ دخوله حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، فإن اللجنة ترغب في أن تعرف، وهي أيضاً تحب أن تستطلع، ما إذا كانت هناك أحكام تنظم تمثيل النساء الأصليات في الكونغرس أو في الهيئات العامة الأخرى، أو ما إذا كان هناك أي تمثيل لهن في الواقع. واحتتمت بتأكيداها على أهمية مراعاة المنظور الجنساني في جميع برامج التنمية.

١٦ - السيدة كيم يونغ - شونغ: أثنت على جهود المكتب الوطني لشؤون المرأة وإنجازاته. وفيما يتعلق بالتشريع الجديد الذي روج له المكتب، أعربت عن اتفاقها مع الوفد في تحديد قانون الأبوة باعتباره أهم إصلاح حدث في القرن في قانون الأسرة في شيلي، إذ أنه لم يقتصر على النص على حقوق متساوية في الميراث والنفقة والتمثيل القانوني لما يزيد على ٤٠ في المائة من الأولاد غير الشرعيين، وإنما جسّد كذلك مبدأ التحقيق الحر في نسب الولد إلى الأب باستخدام جميع الوسائل الحديثة.

١٧ - وفيما يتعلق بالتعليم، في مستواه الأدنى، قالت إن الأمية قد مُحيت تقريباً، ولكنها منشغلة بشأن معدلات التسرب في المدارس الثانوية. وأضافت أنه في حين يوجد فارق ضعيف بين الأولاد والبنات فإن الأسباب المذكورة - وهي أن الأولاد يتركون الدراسة من أجل العمل المدفوع الأجر، والبنات من أجل الحمل أو الزواج - تشير إلى عدم وجود تغيير في السلوك المبني على أنماط تقليدية. وأعربت عن

والتعليم. وأضافت أنه سيكون من المثير للاهتمام معرفة وضع النساء الريفيات فيما يتعلق باستئصال شأفة الفقر. وأعربت عن ترحيبها بمشاركة النساء الريفيات في صياغة عدد من البرامج والمشاريع الخاصة الجديدة نوعاً ما المنشأة لصالحهن، وطلبت مزيداً من التفاصيل عن الوضع المقصود أن تعالجه تلك البرامج والمشاريع ومقدرتها على فعل ذلك.

٢٣ - السيدة ريغازولي، تحدثت كمواطنة لدولة مجاورة تابعت عن كتب التطورات في شيلي، وأكدت على أن الآلية الأولى للنهوض بالمرأة في بلد من بلدان أمريكا اللاتينية أنشأها الرئيس السابق لشيلي، باتريسيو أيلوين. وأعربت عن سرورها لأن حكومة الرئيس فيري تدعم بقدر متساو حقوق المرأة، وأعربت عن ثقتها في أن الحال سيكون كذلك عندما تتولى الحكومة الجديدة السلطة في عام ٢٠٠٠. ومضت تقول إن الدولة مقدمة التقرير ينبغي أن توفر مزيداً من المعلومات بشأن وضع البطالة والسياسات التي تضمن تكافؤ الفرص في الوظائف للشباب في عصر العولمة.

٢٤ - وأعربت كذلك عن رغبتها في أن تعرف ما يتعلق بالبرامج الخاصة بالسجنات، بما فيها التدابير الرامية إلى مكافحة التحرش الجنسي؛ والفرص المتاحة للأمهات للعناية بأطفالهن؛ والأحكام المتصلة برعاية الأطفال المولودين في السجن أو الأطفال الصغار جدا للسجنات؛ وبرامج التوظيف. وواصلت حديثها قائلة إن اللجنة تود أن تعرف معلومات عن التدابير الرامية إلى مكافحة العنف ضد النساء المسنات، بما فيه العنف على أيدي أولادهن. وأعربت عن تأييدها لتوصية السيدة كارترايت بإنشاء فريق متعدد القطاعات تمثل فيه المنظمات غير الحكومية، وذلك لكسب التأييد لإجراء تعديلات على القانون الشيلي في مجالات مثل الطلاق والإجهاض والحق في الحفاظ على سرية السجلات الطبية وشكاوى التحرش الجنسي.

٢٠ - وتساءلت عما إذا كانت الحكومة قد بذلت جهوداً كافية لتعزيز تنمية التدريب والاتصالات والموارد البشرية للنساء من أجل تيسير إدماجهن في الحياة الاقتصادية، وعما إذا كان من الواجب أن تتخذ تدابير إضافية. وواصلت حديثها قائلة إن التقريرين لا يقدمان أي معلومات عن شمول التأمينات الصحية لربات البيوت تأسيساً على قيمة أعمالهن وإسهامهن في المجتمع، كما أنهما لا يشيران إلى مسألة البغاء. وفي هذا الصدد، استعلمت عما إذا كان البغاء قانونياً في شيلي وعما إذا كان يحق للبغايا الحصول على مزايا صحية أو أنواع أخرى من الحماية. وقالت إن من رأيها أن التقريرين لا يقدمان معلومات كافية بشأن التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار في النساء والبنات الصغيرات. وطلبت إحصاءات عن عدد النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووصفاً للتدابير الوقائية التي تتخذ في هذا الصدد.

٢١ - وأخيراً، أشارت إلى أن التقريرين لم يقدموا تفاصيل بشأن مشروع التشريع المتعلق بالطلاق. وقالت، تأسيساً على تجربة بلدها - الذي عليه، على غرار شيلي، أن يتعامل مع مجتمع يسيطر عليه الرجل، وكنيسة قوية، وتراث من حكومة استبدادية - إنها تدعو محذرة إلى ضرورة أن ينص قانون الطلاق على إمكانية الفسخ الحقيقي لرابطة الزواج وإمكانية الزواج مرة أخرى. وينبغي أن يتفادى ازدواجية المعايير، وأن يثبث الحواجز القانونية، وأن يضمن الحماية للأطراف المعنية وخاصة الأطفال.

٢٢ - السيدة إويدراغو: أعربت عن رغبتها في أن تعرف ما إذا كان مشروع القانون المتعلق بالتحرش الجنسي سوف يعتمد قريباً، وأوصت بضرورة أن يغطي المشروع التحرش الجنسي في المدارس والسجون فضلاً عن أماكن العمل. وأضافت تقول إن الأمور كانت ستتضح فيما لو قُدمت إحصاءات تميز بين النساء الحضريات والنساء الريفيات في مجالات كالصحة واستخدام موانع الحمل ومتوسط الدخل

وأضافت أن الغرض من المكتب الوطني لشؤون المرأة هو تأمين مراعاة تنفيذ المنظور الجنساني في جميع الكيانات الوطنية والإقليمية والمحلية، وليس تنفيذ السياسات الفعلية، ولكن ذلك لا يعني أنه ليس له أي اتصال بعملائه. فالواقع أن مراكز المعلومات الإقليمية لحقوق المرأة، التابعة للمكتب الوطني لشؤون المرأة، تسدي النصح للنساء فرادى وجماعات؛ وتقدم المعلومات للمؤسسات عند الطلب؛ وتتعرف أولاً بأول على احتياجات النساء وشواغلهن، الأمر الذي يؤدي غالباً إلى إحداث تغييرات في توصياته المتعلقة بالسياسة العامة.

٢٨ - ومضت تقول إن المكتب الوطني لشؤون المرأة، لدى صياغته لخطته الثانية المتعلقة بتكافؤ الفرص للمرأة، كان يحاول إعادة تحديد وتوسيع نطاق علاقاته التي هي إيجابية بالفعل مع المنظمات غير الحكومية، في سياق التحول المعقد دائماً من قرابة ٢٠ سنة من الدكتاتورية إلى حكومة ذات شكل ديمقراطي. وفي هذا الصدد، عمد المكتب الوطني لشؤون المرأة، من خلال صندوق المجتمع المدني التابع له، إلى تقديم المساعدة إلى منظمات غير حكومية لتنفيذ مشاريع صغيرة الحجم في شتى أرجاء البلد. وأضافت أن ذلك الصندوق الذي مؤلّ بصفة أولية بمقتضى اتفاقية تعاون مع حكومة السويد، تتولى أمره تدريجياً حكومة شيلي. وكان من رأيها أن الحكومة التي ستتولى السلطة في عام ٢٠٠٠ سيكون عليها أن تستمر في بذل الجهود لعكس آثار حكومة عسكرية استمرت عشرين عاماً. واحتتمت بقولها إنه يجب التركيز على زيادة المشاركة على مستوى القاعدة وتقليل حالات عدم المساواة التي استمرت في شيلي بالرغم من برامجها الرامية إلى استتصال شأفة الفقر.

٢٩ - السيدة غونزالس (شيلي): في معرض شرح الأسباب التي أدت إلى المركز الخاص الذي يتميز به المكتب الوطني لشؤون المرأة، قالت إن الكيانات الحكومية في شيلي

٢٥ - وكررت ما أعرب عنه أعضاء اللجنة الآخرون من قلق بشأن حقوق النساء الريفيات ونساء السكان الأصليين، وخاصة نساء مابوتشي اللاتي حظين مؤخراً بقدر كبير من التغطية في التلفزيون الأمريكي. ومضت تقول إنه ينبغي للدولة مقدمة التقرير أن تبين ما إذا كانت لدى هؤلاء النساء إمكانية الوصول إلى الائتمان، والتكنولوجيا الحديثة، والتدريب على الوظائف، وما إذا كان يحق لهن تملك الممتلكات. وأوضحت أنه سيكون من المفيد معرفة البرامج التي يخطط لبدءها المكتب الوطني لشؤون المرأة لصالح النساء الريفيات ونساء السكان الأصليين. واحتتمت باستعلامها عن التمييز ضد المرأة في الخدمة العسكرية، وما إذا كان يحق للمرأة أن تخدم في القوات المسلحة. وقالت إنه ينبغي للوفد أن يقدم وصفاً لأي سياسات للمكتب الوطني لشؤون المرأة مصممة لمعالجة ذلك الوضع.

٢٦ - السيدة تايا: في معرض الإشارة إلى المادة ١١ بشأن التوظيف، أعربت عن قلقها العميق بشأن معدل البطالة المرتفع فيما بين الجيل الأصغر، وخاصة الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٢٤ سنة، وفيما بين النساء المعوزات. وفي حين أعربت عن خوفها من أن يهدد الانقسام الحاد بين الأغنياء والفقراء في شيلي استقرارها ذاته وحكومتها الديمقراطية، تساءلت عن النسبة المثوية للنساء منخفضات الدخل المشمولات فعلاً ببرنامج الحكومة للتدريب المهني. وتساءلت إن كانت الحكومة تقوم بتنفيذ تدابير أخرى لمساعدة هؤلاء النساء.

٢٧ - السيدة بلباو (شيلي): وجهت الشكر لأعضاء اللجنة على تعليقاتهم، وذكرت أنها سوف تؤخذ بالتأكيد في الحسبان عند إعداد كل من خطة تكافؤ الفرص الثانية للمرأة والتقارير الدوري الرابع للدولة الطرف. وفي معرض الإجابة على أسئلة أعضاء اللجنة فيما يتعلق بوضع المكتب الوطني لشؤون المرأة، أشارت إلى أنه مسؤول أمام البرلمان وليس فقط أمام الحكومة القائمة، وأن هذا يضمن استمراره.

موازنته بما هو مسلّم به من اعتمادها على المركزية وتوجيه العمل بقرارات علوية. كما أنها تسعى إلى تحويل الاهتمام بعيدا عن الاستجابة المؤقتة للمشاكل الصحية حسب ظروفها إلى الوعي الواضح باحتياجات أضعف الفئات بمن فيهم الفقراء وأهل الريف والشباب.

٣٢ - وواصل حديثه قائلاً إنه في ظل الدكتاتورية العسكرية، اتخذ قرار خلف الأبواب المغلقة ضد الإجهاض، ونتيجة لذلك أصبحت أرقام الإجهاض لغزا كبيرا: فقد تكرر سماع رقم ١٠٠ ٠٠٠ حالة إجهاض سنويا، بالرغم من أن وزارة الصحة لديها بعض الأرقام التي تشير إلى إجمالي أقل يبلغ نحو ٨٠ ٠٠٠ حالة إجهاض سنويا. وأضاف أن البيانات الوحيدة التي يمكن التعويل عليها في مجال الإجهاض هي تلك المتعلقة بحالات التردد على المستشفيات، والتي يبدو أنها تُشير إلى أن حالات التردد المعلنة لأغراض الإجهاض آخذة في الانخفاض، وكذلك الزيارات الناتجة عن حالات الإجهاض التي تجرى في أماكن أخرى وما يرتبط بها من أمراض. وأضاف أن الأرقام غير دقيقة لأنها تتضمن حالات الإجهاض الطبيعية. ومضى يقول إن رقم الإجهاض ما زال مرتفعا بكل المعايير بشكل يدعو إلى الأمل، وأنه من الواضح ضرورة بذل المزيد من الجهود لتخفيفه، وهو ما سوف يتم القيام به.

٣٣ - وواصل حديثه قائلاً إن الوزارة وضعت بعناية أولويات الرعاية الصحية لفترة ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠، بما في ذلك الصحة الجنسية والتناسلية، والتي تضمنت بدورها برنامجا تفصيليا بشأن تخفيض حالات الحمل بين المراهقات. ومضى يقول إن شيلي لديها ما يزيد على ٣٠ سنة من الخبرة في تنظيم الأسرة، وهو الاستراتيجية الأساسية لمكافحة حالات الحمل غير المرغوب فيها من جميع الأنواع. ومع ذلك، فإن الوزارة تدرس مزيدا من الوسائل المحددة لحماية الفئات المعرضة لمخاطر كبيرة من جراء الإجهاض، على

تتسم إلى حد بعيد بالتسلسل الهرمي ومنعزلة بعضها عن بعض ولا يكاد يوجد بينها شيء من التداخل أو التنسيق. وفي هذا السياق، فإن المكتب الوطني لشؤون المرأة، هو جهاز أكثر فعالية للتنسيق الأفقي، منه كوزارة قائمة بذاتها. وأكدت على أن مدير المكتب الوطني لشؤون المرأة هو بدرجة وزير، ويشارك في صنع القرار على أعلى مستويات الحكومية، كما أنه عضو في شتى اللجان والفرق العاملة المشتركة فيما بين الوزارات. واختتمت بقولها إن النهج المتعدد القطاعات الذي يأخذ به المكتب الوطني لشؤون المرأة أصبح نموذجا لمبادرات حكومية أخرى، تتضمن تلك المتعلقة بالسكان الأصليين؛ والشباب والمسنين.

٣٠ - السيد كاسترو (شيلي): قال إن برنامج صحة المرأة، الذي بدأ في عام ١٩٩٤ حول الاهتمام من صحة الأمهات إلى جميع جوانب صحة المرأة بما فيها الصحة التناسلية. ومضى يقول إنه تمشيا مع واقع أمريكا اللاتينية، يشارك أشخاص غير طبيين في توفير الرعاية الصحية الأولية للنساء والأمهات في جميع أرجاء البلد، ويقللون نسبة انتشار المرض ونسبة الوفيات: والواقع أن هناك تركيزا على تفادي الإسراف في إضفاء "الطابع الطبي" على الرعاية الصحية.

٣١ - ومضى يقول إن النظام الصحي الموحد أصبح مفتتا جدا أثناء الدكتاتورية العسكرية، وحلت محله في الثمانينات خدمة صحية وطنية لامركزية، تقوم فيها وزارة الصحة بدور تنظيمي بدون التدخل مباشرة في المسائل التنفيذية. وهذه المسائل التنفيذية تتولاها ٢٨ هيئة من الهيئات الصحية، تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال المالي والإداري، ولكنها تلتزم بالمبادئ التوجيهية الوطنية التي تضعها الوزارة. واسترسل يقول إن الرعاية الأولية لامركزية وموكلة لما يقرب من ٣٥٠ من الهيئات البلدية التي توفر ما يزيد على ٩٠ في المائة من الرعاية الصحية الأولية في البلاد وهو ما يُحتمل أن يترتب عليه انعدام التكافؤ في التغطية، وتعمل الوزارة على



بالرغم من أن مشكلة حمل المراهقات غير المرغوب فيه تزداد انتشارا هناك.

٣٦ - واسترسل يقول إن من الواضح أن مشكلة الحمل غير المرغوب فيه بين منخفضات الدخل من غير المتزوجات، تحتاج إلى نهج شامل، ومن ثم تم تناولها بواسطة لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بتعليم الجنس ومنع الحمل بين المراهقات من خلال سلسلة من الأيام المخصصة للحوار بشأن الصحة العاطفية والجوانب الجنسية. وبذلك تم تدريباً تحطيم حواجز المحظورات التقليدية، بحيث أمكن مناقشة الجوانب الجنسية فيما بين الشباب مباشرة بواسطة الشباب أنفسهم والكبار من حولهم، وتحديدًا والديهم ومدرسيهم. وأضاف أن اللجنة المشتركة بين الوزارات لتعليم الجنس ومنع الحمل فيما بين المراهقات جعلت معلومات تعليم الجنس متاحة للشباب وساعدت كذلك المؤسسات التعليمية على التعامل مع المشكلة بتركيز الأنشطة في المدارس وأيضاً في المجتمع المحلي. ويقوم العاملون الصحيون، بمن فيهم الأخصائيون النفسيون، والأطباء، وقيّمات المدارس، بتعزيز تلك الأنشطة في المؤسسات التعليمية وفي المجتمع المحلي، ويوصلون رسالة الصحة إلى الشباب لصالح تطوير رعاية صحية شاملة لهم.

٣٧ - ومضى يقول إنه نتيجة لنشاط اللجنة المشتركة بين الوزارات لتعليم الجنس ومنع الحمل فيما بين المراهقات، قام فريق خاص بإعداد سياسة صحية وطنية خصيصاً للمراهقين والشباب، وجعل من مبادئه التوجيهية احترام الفرد؛ واحترام الاستقلالية والحق في الرضا عن نية المبلغ وفي السرية؛ واحترام الاختلاف؛ وتوفير الرعاية وفقاً للحاجة؛ واحترام حرية الشباب في الاختيار عندما يكون هناك تعارض بينهم وبين الكبار. وتتضمن المبادئ أيضاً التركيز على الحماية واحترام حقوق الشباب الجنسية والتناسلية. وأضاف أن وزارة الصحة تمر بالمرحلة الأخيرة في وضع مبادئ توجيهية

النحو المبين في دراسة استقصائية وطنية، مع مزيد من التركيز على الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الاستشارات ومنع الحمل. كما أن الوزارة تدرس تقليل حالات النساء اللاتي تعرضن لأكثر من إجهاض واحد مع تركيز على إعلام وتعليم النساء عندما يحضرن من أجل الإجهاض الأول.

٣٤ - واسترسل يقول إنه في قانون العقوبات يمكن أن يكون ممارسة الإجهاض مرتكبين لجناية، ولكن في الواقع الفعلي لا تتم الملاحقة الجنائية إلا في أخطر الحالات عندما تموت المرأة أو عندما يترتب خطر جسيم. ولا يقوم المشتغلون بالطب بإبلاغ السلطات إلا في الحالات البالغة الخطورة على المرأة بما يبرر إجراء تحقيق. ومضى يقول إنه بمقاييس أمريكا اللاتينية، قطعت شيلي خطى واسعة في مجال العناية بالأأم والطفل: فمعدل وفيات الأطفال انخفض إلى ١٠ في الألف ومعدل وفيات الأمهات انخفض إلى ٢٠ في كل مائة ألف. ويُعزى الانخفاض أساساً إلى سياسة شيلي في تنظيم الأسرة، التي دخلت حيز النفاذ منذ عام ١٩٦٥. وحتى عام ١٩٩٥، استفاد برنامج تنظيم الأسرة من منح مقدمة من وكالة التنمية الدولية بالولايات المتحدة، ولكن نشأت منذ ذلك الحين مشكلة توفير الموارد اللازمة لشراء موانع الحمل. والواقع أن نقص الدعم من المانحين الدوليين يهدد استمرار برنامج تنظيم الأسرة في الأجلين المتوسط والطويل ويقضي على أي إمكانية لتوسيع نطاقه.

٣٥ - وواصل حديثه قائلاً إن عدد حالات حمل المراهقات غير المرغوب فيه والمحددة باعتبارها حالات الحمل بين النساء تحت ٢٠ سنة، ازدادت ازدياداً طفيفاً بالأرقام النسبية، بالرغم من أنها ظلت مستقرة في السنوات الأخيرة بالأرقام المطلقة. وفي عام ١٩٩١، قامت وزارة الصحة بتعميم توصية على المدارس بألا تطرد الفتيات الحوامل. وما زالت هذه السياسة قائمة في نظام التعليم العام، ولكن نظام التعليم الخاص لسوء الحظ لا يطبقها، وهذا من حق القائمين عليه،

المرأة والقطاعات الاجتماعية الأخرى المعنية دعم التشريع المقترح.

٤٠ - ومضى يقول إن مراقبة الصحة النسائية للباغايا تهدف أساسا إلى الوقاية من الأمراض، بحيث تكون لمن إمكانية الحصول مجانا على الخدمات الصحية المتخصصة للوقاية من المرض وعلاجه ومراقبته. وقال إن ثمة لجنة وطنية معنية بمراقبة مرض الإيدز بين السكان الذكور، الذي أُصيب به كثيرون حتى الآن، ولكن عددا كبيرا من النساء اللاتي يعانين من المرض انتقلت عدواه إليهن من شركائهن المفترض أنهم لا يمارسون الجنس مع غيرهن.

٤١ - ومضى يقول إن استخدام التبغ بين النساء، اللاتي يعانين من مخاطر هرمونية ومشاكل تناسلية، بالإضافة إلى أمراض القلب وأمراض مزمنة أخرى نتيجة لتعاطي التبغ، تتم مراقبتهم بواسطة وحدة تقنية تابعة لوزارة الصحة وتغطي أيضا تعاطي الكحول وإساءة استعمال العقاقير. وقد تم وضع عدد من الاستراتيجيات لمكافحة التدخين. واختتم بقوله إن استعمال التبغ قد ازداد بالفعل فيما بين النساء في السنوات الأخيرة، ولكن حملات التعليم تُشن ضده وأنه من المأمول أن تؤدي إلى تقليل مخاطره.

٤٢ - السيدة فيريس (شيلي): قالت إن مشاركة النساء في الاقتصاد ينبغي أن يُنظر إليها في سياق الحقائق الاقتصادية لدولة نامية: فكثير من المشاكل التي تعاني منها النساء في قوة العمل تشاركها فيها فئات اجتماعية أخرى، كما يشاركها فيها في الواقع نظراؤهن من الذكور. ومضت تقول إن النمو الاقتصادي بلغ في المتوسط نحو ٧ في المائة سنويا على امتداد العقد الماضي، ولكن كان هناك سبب لكي يتوقف هذا النمو مع حلول الأزمة المالية الآسيوية، وعكس مساره على امتداد رُبع السنة الماضي. وقد كشفت التقلبات الاقتصادية الأخيرة عددا من المشاكل السابق وجودها والتي كانت محتجبة بفعل

تتضمن تلك المبادئ، وتعمل أيضا على وضع اللمسات الأخيرة لمعايير تقنية تتعلق بمجال الإجهاض.

٣٨ - وتابع حديثه قائلا إن وزارة الصحة تشاطر اللجنة شواغلها بشأن القواعد المقيدة للتعقيم الطوعي، والتي وضعت بقرارات علوية، وبدون مناقشة خلال عهد الدكتاتورية. وعلى ذلك، فإن تعقيم الإناث يتطلب تصريحا من زوج المرأة أو من لجنة طبية. ومضى يقول إن وزارة الصحة تراجع المسألة، وقامت بالاشتراك مع وكالات حكومية أخرى ومع هيئات المجتمع المدني، بوضع مجموعة جديدة من القواعد التي تركز بدرجة أكبر على حقوق المرأة بأسلوب حر وواعٍ. وُتركت للزوجين حرية اختيار ما إذا كان التعقيم سيشمل الرجل أو المرأة. وقال إن خدمات الصحة التناسلية ليست متاحة في الوقت الراهن للرجال في شيلي، لسوء الحظ. وأضاف أن درجة مشاركة ومسؤولية الرجال من حيث الجوانب التناسلية والجنسية تحتاج إلى تحسين بشكل عام. وأعرب عن أمله في أن يشير التقرير القادم لشيلي إلى أن مشكلة التعقيم قد تم حلها.

٣٩ - واسترسل يقول إن وزارة الصحة تدرك جيدا الحاجة إلى منع الحمل في حالات الطوارئ وأنها وضعت مؤخرا مبادئ توجيهية، بالتعاون مع وحدة الصحة العقلية التابعة للوزارة، لتطبيقها بالنسبة لضحايا المعاملة السيئة والإيذاء، وخاصة الفتيات الصغيرات. ومع ذلك، فقد تعرضت الوزارة لضغط كبير من الكنيسة، التي أرادت أن يتوقف استخدام تدايير منع الحمل هذه في شتى الحالات. وقال إن من المقرر أن يُعتمد التشريع قريبا، وسوف يتناول مسائل قطاع الصحة ولكن سوف يتم إعداده بالتعاون مع وزارة العدل والمكتب الوطني لشؤون المرأة، نظرا لأن كثيرا من الإحصاءات عن الإيذاء الجنسي تتعلق بالنساء. وأعرب عن أمله في أن يكون بمقدور وزارة الصحة ووزارة العدل والمكتب الوطني لشؤون

والتوظيف، إلى تقديم ٣٠٠ ساعة تدريب للشخص لنحو ٦٠٠٠ من هؤلاء النساء كل عام، مقترنة بدعم اقتصادي ورعاية للأطفال. ومضت تقول إن الحكومة الحالية تعتزم كذلك توفير تدريب لنحو ٨٠٠٠٠ من الشباب سنويا بحلول نهاية مدتها في السلطة، يمكن أن يكون من بينهم ٣٥ في المائة إلى ٤٠ في المائة من الشباب.

٤٥ - وواصلت حديثها قائلة إن التدريب يتم تقديمه بالجمان للموظفين، وأن أرباب العمل يستطيعون الحصول من خلال القنوات المالية على ما يعادل ١ في المائة من تكاليف المرتبات تعويضا عن تكلفة التدريب الذي يقدمونه. ومع ذلك، فبعد ثمانية أعوام لا يحصل أرباب الأعمال إلا على نحو ثلث التمويل المتاح، ولذلك فإن الحكومة تفكر في تغيير التشريع المعني بحيث تستطيع الأعمال التجارية الصغيرة والمتناهية الصغر أن تقدم تدريباً لموظفيها بدون انتظار نهاية السنة المالية لاسترداد ما استثمرته. ومضت تقول إن بوسع أرباب الأعمال إبرام "عقود تدريب" مع الموظفين لتدريبهم قبل أن يحصل الموظف على عقد التوظيف أو بعد عقد التوظيف. وأوضحت أن عقود التدريب هذه مستقلة عن أي عقود توظف وأن تكاليف التدريب تُمول أيضا من خلال صناديق مركزية. وأضافت أنه على غرار جميع جوانب سياسة الحكومة المتعلقة بالتدريب، فإن هذا المخطط مصمم أيضا لمساعدة أضعف فئات المجتمع وهم الشباب والنساء.

٤٦ - واسترسلت تقول إن معظم الإصلاحات الأخيرة في قانون العمل تتضمن ظروف عمل المرأة، التي تحسنت نوعا ما، بالرغم من أن الحكومة تعترف بأن الطبقة العاملة ككل تواجه مشاكل عدم استقرار الوظائف في أماكن العمل. ومع ذلك، فإن النساء هن أسوأ المتضررين، ومن ثم فإن الإصلاحات العامة في قانون العمل أفادت أعدادا من النساء أكبر من أعداد الرجال. وقالت إنه تم إلغاء حظر العمل الليلي بالنسبة للنساء، وأن ثلث نساء شيلى يعملن

النمو المرتفع. ومع ذلك، فقد بلغ متوسط معدل إنشاء الوظائف ١٠٠٠٠٠ وظيفة سنويا، ولكن النساء استفدن بشكل غير متناسب حيث كان معدل مشاركتهن يرتفع بضعف سرعة معدل مشاركة الرجال. بيد أن نمو الإنتاجية بوجه عام لم يكن عاليا بنفس القدر، حيث بلغت نسبته ٤ في المائة سنويا، وكان هناك عجز كبير في المهارات.

٤٣ - ومضت تقول إن سوق العمل في شيلى مرن وخال من القيود نسبيًا، ولكن التوظيف غير مستقر، ومقترن بمعدل اشتراك منخفض في عضوية نقابات العمال يبلغ أقل من ١١ في المائة من إجمالي القوى العاملة، بل بمعدلات أقل فيما بين الموظفين الذين يحصلون على مرتبات. ومن ثم فإن نقابات العمال لا تشكل قوة كبيرة في شيلى. وأضافت أن مشاركة النساء بوجه عام تبلغ نحو ٣٦ في المائة ولكنها موزعة بشكل غير متساو. وأوضحت أن السن يشكل أحد العوامل: فالنساء بين سن ٢٥ و ٥٤ سنة يشكلن نسبة تصل إلى ٤٦ في المائة من النساء الموظفات حاليا، وعددهن آخذ في الازدياد. وأضافت أن التعليم يمثل عاملا آخر: فمعدل المشاركة فيما بين النساء اللاتي لديهن ثلاثة أعوام أو أقل من التعليم النظامي هو ١٦ في المائة، ويبلغ نحو ٧٠ في المائة فيما بين النساء اللاتي لديهن ١٧ سنة أو أكثر من التعليم. وقالت إن النساء غير المتزوجات من المحتمل جدا أن يكن من العاملات، وأن النساء اللاتي لديهن طفلان أو أكثر يقل جدا احتمال عملهن.

٤٤ - واسترسلت تقول إنه توجد من ثم مشكلتان تواجههما النساء من حيث إمكانية الوصول إلى سوق العمل وهما التدريب ورعاية الطفل. وأضافت أن التدريب يقدم إلى النساء الفقيرات، وخاصة اللاتي هن أيضا ربوات أسر، ويشكلن نحو ٥٩٠٠٠: وأن أكثر من ٦٠ في المائة من هذه الفئة منخرطة في سوق العمل لأسباب واضحة. ويهدف المكتب الوطني لشؤون المرأة، والخدمة الوطنية للتدريب

٤٨ - واسترسلت تقول إن مشروع القانون المعني بالتحرش الجنسي، والذي ما زال معلقاً منذ عام ١٩٩٥، يركز بشكل حصري على التحرش في أماكن العمل. وفضلاً عما يمارسه البرلمان من تأثير، فإن المكتب الوطني لشؤون المرأة كان هو الآخر نشطاً في زيادة التوعية بالمسألة فيما بين أرباب الأعمال والموظفين. وأضافت أن مستويات العمل لحماية الأمهات ظلت قائمة منذ عام ١٩٢٤. وأن القانون ينص على أن أرباب الأعمال الذين يعمل لديهم عشرون أو أكثر من الموظفات يجب أن يوفرُوا مرافقاً لرعاية الطفل بالجان. ومما يؤسف له أن أرباب الأعمال دائماً ما يستخدمون هذا النص لتبرير توظيفهم أعداداً قليلة من النساء أو لتوضيح فجوة الأجور القائمة بين الذكور والإناث من الموظفين.

٤٩ - ومضت تقول إن الحكومة تنظر في الوقت الراهن في زيادة التمويل المخصص لرعاية الطفل من أجل تعزيز مشاركة المرأة في العمل والمزيد من التدريب. وفي هذا الصدد، من المهم أن تؤخذ في الحسبان احتياجات النساء اللاتي يعملن في الوظائف الخطرة بعد ما حدث من تغير في أنماط العمل. وقد أُحرز بالفعل بعض التقدم. فثمة مشروع قانون يوفر الرعاية لأطفال النساء اللاتي يشغلن وظائف عامة. وأضافت أنه في المراكز التجارية، حيث توجد نسبة كبيرة من الموظفين الإناث، تقع على المركز وليس على رب العمل مسؤولية توفير مرافق رعاية الأطفال.

٥٠ - وواصلت حديثها قائلة إن التأمين الصحي في شيلي تقدمه شركات خاصة، تنزع إلى تحصيل أقسام تأمين عالية من النساء، نظراً لأن النساء يعشن فترة أطول، وتكاليفهن الصحية أكبر. ومضت تقول إن هذه الشركات تلتزم بقوى السوق، وكذلك تميز ضد العمال منخفضي الدخل. وقد سعت الحكومة إلى معالجة الوضع بتدعيم آليات نظامية، وضمن أن تكون جميع النساء العاطلات عن العمل

ليلاً. كذلك تم تعديل التشريع الذي ينظم ساعات العمل، وخاصة في القطاعات التي توجد بها نسبة كبيرة من النساء العاملات بأجر منخفض جداً وهي قطاع تجارة القطاعي، وتقديم الطعام، والخدمة المنزلية، وصناعات النسيج، وصيد الأسماك، والقطاع الزراعي الصناعي. وأوضحت أنه في القطاع الأخير يلزم إجراء الكثير من العمل لتغيير الأنظمة التي تنظم استخدام المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية، وخاصة بالنسبة للنساء. ومضت تقول إنه يوجد أيضاً تشريع بعدم التمييز، ولكن من الصعب أيضاً إنفاذه شأنه في ذلك شأن الإصلاحات الأخرى.

٤٧ - وواصلت حديثها قائلة إن هناك سبيلين لضمان حقوق النساء العاملات: من خلال تدابير إدارية عامة أو من خلال إجراءات قانونية في المحاكم. ومضت تقول إن الحكومة تعتقد أنها فعلت الكثير من الذي يمكن فعله في الجانب الإداري. وأما الباقي فيتعين تنفيذه بواسطة المحاكم، ولم يحدث تقدم على أعلى المستويات فيما يتعلق بضمان عدم التمييز في أماكن العمل. وقد حاولت الحكومة تغيير الإطار القانوني ولكنها كانت مقيدة بمبدأ الفصل بين السلطات. ومع ذلك فإن الافتقار إلى حدوث تقدم في المحاكم لا يعني أن الحكومة لا تحاول أن تجعل النساء مدركات لحقوقهن القانونية: فقد تم تنظيم حملة واسعة النطاق صوب تحقيق هذه الغاية، وذلك بواسطة المكتب الوطني لشؤون المرأة ووزارة العمل. ومضت تقول إن ثمة تحقيقاً مشتركاً وعملية إنفاذ يتم إجراؤها حالياً مع منظمة العمل الدولية. ومع ذلك، فينبغي أن يستقر في الأذهان أن شيلي ليس لديها أي تشريع لفرض حد أدنى قانوني للأجور أو للأجر المتساوي نظير العمل المتساوي لكل من المرأة والرجل، وأنه من الصعب جداً تبين الفوارق الفعلية في الأجور بين الجنسين.

لا يُسمح للنساء بالانضمام إلى البحرية نظرا لمشاكل وجود رجال ونساء يخدمون معا على السفن. واسترسلت تقول إن نسبة تبلغ نحو ٧,٢ في المائة من الفتيات تركز التعليم الابتدائي مقارنة بنسبة ٧,٧ في المائة من الأولاد. وعلى المستوى الثانوي، فإن الأرقام النظرية هي ٥,٢ و ٥,١ في المائة. وأضافت أن السبب الرئيسي لترك الأولاد للمدارس هو الفقر.

٥٤ - وفي الختام، قالت إن الوفد يسره أن يُشير إلى أن مشروع قانون تكافؤ الفرص، الذي هو معلق حاليا، يوفر مزيدا من الحماية لحقوق المرأة. وأضافت أنه ينبغي في المستقبل دعوة ممثلين للسلطتين القضائية والتشريعية لكي يحضروا أمام اللجنة، نظرا لأن السلطات الثلاث منفصلة تماما في شيلي. وأضافت أنها باعتبارها ووفدها ممثلين للسلطة التنفيذية، فإنهم لا يستطيعون إلزام باقي الحكومة بالامتثال لتوصية اللجنة.

٥٥ - الرئيسة: أكدت على أن حكومة شيلي نفسها ينبغي أن تحدد ممثليها أمام اللجنة وأن تمثل لتوصياتها باعتبارها جزءا من الالتزامات الدولية لشيلي. ومضت تقول إن الدولة الطرف يجب تهنيتها على النطاق الواسع من الإنجازات في ميدان حقوق ومساواة المرأة، والتي تحقق الكثير منها بفضل الجهود الأكيدة للمكتب الوطني لشؤون المرأة، والتي ترمي، ضمن جملة أمور، إلى تعزيز الإصلاحات الدستورية والتشريعية ذات الصلة. ومضت تقول إن القانون الجديد بشأن البنوة محل ترحيب بصفة خاصة، وكذا الخطط الرامية إلى معالجة العنف المتزلي والتحرش الجنسي، وإنشاء محاكم للأسرة. وأوضحت أن برامج الدولة الطرف لتعزيز المساواة ومكافحة الفقر وزيادة إمكانية وصول المرأة إلى العمالة والتعليم يمكن اعتبارها نماذج تحتذيها بلدان أخرى.

ومنخفضات الدخل مغطيات بصندوق صحة وطني، وأضافت أن نظام الصحة العامة يتحسن باستمرار وأنه من المحتمل أن يصل إلى مستويات القطاع الخاص خلال خمسة أعوام.

٥١ - ومضت تقول إن نظام التقاعد الخاص في شيلي، والذي يركز على مدحرات الأفراد، موجود منذ أكثر من ١٥ عاما، وقد تمت محاكاته بواسطة عدد من بلدان أمريكا اللاتينية. وأضافت أن النظام تم تصميمه للعمال المحتمل أن يشغلوا وظيفة مدى الحياة، وأنه بالنظر إلى عدم الاستقرار المتزايد لعمالة الإناث، فإن هذا النظام يخضع حاليا لمراجعة وزارية.

٥٢ - السيدة بلباو (شيلي): قالت إنه بالرغم من عدم وجود قانون في شيلي للطلاق حتى الآن، فإن هناك مشروع قانون بشأن الزواج المدني يشمل الإبطال، والانفصال والطلاق، ومن المحتمل أن يصبح قانونا بحلول نهاية العام. وأضافت أن الغرض من مشروع القانون هذا ليس جعل الطلاق سهلا، وإنما توفير حماية للنساء والأطفال. فوفقا للقانون الجديد، لن يُسمح للقصر الذين دون سن ١٦ سنة بالزواج، حتى مع موافقة أحد الوالدين. كذلك فإنه من المأمول أن يصبح أخيرا مشروع قانون التحرش الجنسي قانونا في تموز/يوليه من نفس العام.

٥٣ - وواصلت حديثها قائلة إن ثمة ترتيبات تجرى في السجون للأطفال تحت سن الثانية لكي يعيشوا جنبا على جنب مع أمهاتهم. وذكرت أن هناك برامج إعادة تأهيل تسعى إلى تيسير إعادة إدماج السجينات في المجتمع بعد خروجهن. وأضافت أن مشاركة النساء في القوات المسلحة قد تم تحسينها، على النحو المبين في صفحة ١٩ من التقرير. وقالت إن الدفعة الأولى من الإناث من رابنة الطائرات سوف تنضم إلى القوات الجوية في العام القادم. وأضافت أنه

٥٦ - وواصلت حديثها قائلة إن استقلالية النساء في الأسر ينبغي تعزيزها لكي يمارسن تماما حقوقهن كأفراد، على قدم المساواة مع أزواجهن. ومضت تقول إن المجالات التي تبعث على القلق تتضمن مستوى البطالة المرتفع فيما بين الشباب، ومشكلة الحمل بين المراهقات التي تؤثر في عدد من الحقوق الأخرى، بما فيها الحق في التعليم، ومسائل الإجهاض والتعقيم. واختتمت بإعرابها عن الأمل في أن تواصل الدولة الطرف بذل جهودها لتحسين وضع النساء الريفيات ونساء السكان الأصليين وغيرهن من الفئات النسوية الضعيفة، بما فيها السجينات.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.